

تماثل البنية الصرفية في الوزن وأثرها في المعنى
- دراسة في شواهد قرآنية-

**The morphological structure is similar in weight And its effect on the meaning
- Study in Quranic evidence-**

د. مالك محمد*

جامعة وهران1 أحمد بن بلة (الجزائر) malek.mohamed88@yahoo.com

تاريخ الإرسال 2021/01/02 تاريخ القبول 2021/04/30 تاريخ النشر 2021/06/01

ملخص :

إنّ البحث في كتاب الله من أعظم وأجلّ ما يسعى إليه الدّارسون، حيث يجد فيه الباحث بعامة واللغوي على وجه الخصوص مبتغاه وغايته، ولا ريب إذ القرآن مصدر لغوي عظيم، ورافد خصب للدراسات اللغوية، وفي هذا السياق يسعى هذا البحث إلى التحقيق في قضية اتفاق الصيغ الصرفية لمفردات القرآن الكريم وأثرها في اتحاد المعنى الكلمات المفتاحية: البنية الصرفية، القرآن الكريم، الأوزان الصرفية، المعنى

ABSTRACT:

The search for the Book of God is one of the greatest and most cherished what scholars seek, where the researcher in general and the linguist in particular finds his goal and purpose, and there is no doubt that the Qur'an is a great linguistic source and a fertile tributary for linguistic studies. Morphology of the vocabulary of the Holy Qur'an and its effect on the union of meaning

KEY WORDS : Morphological structure, the Holy Qur'an, morphological weights, the meaning

1- مقدمة:

تروم هذه الورقات البحثية معالجة قضية تجمع بين الدراسات اللغوية ممثلة في علم الصرف والدراسات المتعلقة بكتاب الله عز وجل، حين تطرح قضية الأثر الذي يحدثه تماثل البنية الصرفية في الوزن على تشكل المعنى في آيات الذكر الحكيم
ولكشف أسرارهِ ومعانيهِ لا بدّ للباحث من معالم وأسس ينطلق منها، وطريق توصله إلى تلك المقاصد القرآنية، فكانت أقرب الطرق لذلك الانطلاق من المباني والقوالب والصيغ وتنوعها وتعدها لفهم المعاني وكيفية إيضاحها وهو ما يحاول هذا العمل البحث فيه من خلال التركيز على صيغ الفعال الثلاثية المجردة المتماثلة في الوزن ودراسة أثرها في المعاني التي يمكن أن تبثها في مستوى الدلالات القرآنية المفردة والمركبة و النصية . فهل اختلاف

المبنى يؤدي بالنتيجة إلى تغير المعنى؟ وهل لاتفاق أوزان الألفاظ أثر في اتحاد أو تعدد المعاني وبالتالي تأثيرها على الدلالات التي يطرحها سياق الآيات القرآنية؟

2- علم الصرف عند القدماء:

يعرف علم الصرف في معاجم علمائنا بأنه "هو التغير والتقليب والتحويل، يقال: صرفت الصبيان أي قلبتهم، وقالوا: صرف الله عنك الأذى، ومن ذلك قوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾¹، أي: تغييرها وتحويلها من مكان إلى مكان وتصريف الأمور، وتصريف الآيات، أي تعيينها في أساليب مختلفة وصور متعددة"².

وقد عرف علماء العربية القدماء مصطلح "الصرف" أو "علم الصرف" بأنه "العلم أصول يعرف بها أحوال أبنية الكلمة التي ليست بإعراب أو بناء، والمقصود بالأحوال هنا التغييرات التي تطرأ على الكلمة من حيث تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة"³.

ولهذا عدّ الصرف في الاصطلاح: تغيير في الكلمة لغرض معنوي أو لفظي، ويراد ببنية الكلمة هيئتها أو صورتها الملحوظة من حيث حركتها، وسكونها وعدد حروفها، وترتيب هذه الحروف.

فالتغيير الذي يطرأ على بنية الكلمة لغرض معنوي، هو كتغيير المفرد إلى المثنى والجمع، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف المشتق منه كاسم الفاعل واسم المفعول، وكتغيير الاسم بتصغيره أو النسب إليه"⁴، أي: جعل الكلمة على صيغ مختلفة لأداء ضروب مختلفة من المعاني والدلالات، فإذا كان لديك جذر لغوي مثل (دخل) فتستطيع من خلال الزيادة أو الإنقاص في حروفه أو تغيير حركاته الإتيان بمعان ودلالات مختلفة، نحو داخل، مدخل، دخول... الخ.

فقد بُيِّت من (الدال، والحاء، واللام) صيغا أو أبنية مختلفة لمعان متنوعة، ومن هذا النحو اختلاف صيغ الاسم للمعاني التي تطرأ عليه، كالتصغير وجمع التكسير والتثنية... وغيرها⁵.

أما التغيير في بنية الكلمة لغرض لفظي "فيكون بزيادة حرف أو أكثر عليها، أو بحذف حرف أو أكثر منها، أو بإبدال حرف من حرف آخر، أو بقلب حرف علة إلى حرف علة آخر"⁶، أو "بنقل حرف أصلي من مكانه في الكلمة إلى مكان آخر منها، بإدغام حرف في حرف آخر، وتغيير الكلمة عن أصلها لغرض آخر غير اختلاف المعاني نحو تغيير الفعل (قول) إلى (قال)، فهذا التغيير لم يأت لغرض معنوي أو دلالي، وحين يهتم علم الصرف بهذا التغيير الذي يتناول صيغة الكلمة وبنيتها، يحاول إظهار ما في حروفها من أصالة وزيادة وحذف"⁷، وهذا من أجل التعرف على جذر الكلمة الأصلي وفرعها.

وللتصريف تعريفات متعددة لكونه علما وعملا، ففيما يتعلق بالجانب العلمي ذكر ابن جني أن التصريف "هو أن تجيء إلى الكلمة الواحدة، فتصرفها على وجوه شتى"⁸ وذلك قصد إنتاج وتوليد ألفاظ مختلفة الشكل ومتفاوتة الدلالة.

وقال ابن مالك "التصريف علم يتعلق ببنية الكلمة وما لحروفها من أصالة وزيادة وصحة وإعلال وشبه ذلك، كما يرى ابن هشام الأنصاري (ت761هـ)، أنه علم يهتم بتغيير في بنية الكلمة، سواء أكان لغرض لفظي أو معنوي"⁹، فهذه التعريفات أغلبها تركز على ما يلحق تغير بنية الكلمة، دون الإشارة إلى التغير الدلالي والمعنوي الذي يصيب بنية الكلمة التي ليس بإعراب.

أمّا ما يتعلق بالجانب العلمي فالتصريف هو "علم بأصول تعرف بها أحوال أئينة الكلم التي ليست بإعراب"¹⁰، وهو التعريف الذي يراه الشريف الجرجاني (ت816) في كتابه التعريفات مناسبا لعلم الصرف. ومن أقدم التعاريف للتصريف قول سيبويه: "هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به، ولم يجيء في كلامهم إلا نظيره من غيرابه، وهو الذي يسميه النحويون: التصريف والفعل"¹¹، وهو حسب هذا التعريف فإنه يدرج التصريف فيه هو أن تأتي إلى مثال من الحروف فتشتق منه بزيادة، أو بنقص أمثلة مختلفة يدل كل مثال منها على معنى لا يدل عليه الآخر، وينقسم التصريف إلى ثلاثة أقسام وهو الزيادة، والنقص، والبدل"¹².

ويذهب ابن الحاجب إلى أن "أحوال البنية قد تكون للحاجة كالماضي، والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبهة وأفعال التفضيل والمصدر، واسمي الزمان والمكان، والآلة، والمصغر والمنسوب، والجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء والوقف، أو للتوسع: كالمقصود والممدود، وذو الزيادة وللمجانسة كالإمالة، وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة، والإعلال والإبدال والإدغام، والحذف"¹³، حيث نجد أن ابن الحاجب يذهب مذهبا متوسعا في علم الصرف حتى يضمه البعض من مباحث علم الصوت. فالصرف أو التصريف إذن هو العلم بأحكام الكلمة وما يتعلق بها وبحروفها من زيادة وصحة وإعلال وغير ذلك من الأحكام، "وإذا كان علم الصرف بمفهومه الاصطلاحي هو العلم الذي يبحث في التغييرات التي تطرأ أبنية الكلمات وصورها المختلفة من الداخل"¹⁴.

ولقد اهتم القدماء بعلم الصرف وأعطوه أهمية الدرس اللغوي، كما أنهم نهوا على احتجاج جميع المنشغلين باللغة العربية إليه، فهو "ميزان العربية الذي نستطيع عن طريقه التعرف على بنية الكلمة وحروفها الأصلية، وما أصابها من تغيير، وقد أشار بعض القدماء إلى أن الصرف فيه الكثير من الغموض والصعوبة حين التعرف على موضوعاته وقضاياها"¹⁵.

3- علم الصرف لدى المحدثين:

لا يختلف تعريف التصريف عند المحدثين عن أسلافهم القدماء ما دام الموضوع واحدا متعلقا بدراسة بنية الكلمة.

فعلم التصريف عند اللسانيين العرب "هو علم يدرس بنية الكلمات وأشكالها لا لذاتها، وإنما لغرض دلالي أو لغرض صرفي يفيد خدمة الجمل والعبارات، ومن أهم قضاياها: المشتقات، وأزمنة الأفعال والتعريف والتنكير، والتعدي واللزوم، والمغايرة في الصيغ وكذا الأوزان بدلالاتها والجمع بأنواعها"¹⁶، إذن فغاية التصريف لا تتوقف عند معالم وحدود وصف بنية الكلمة فحسب، بل تتعدى إلى خدمة الجمل والعبارات فهيكلك الكلمة هو الذي يوصل لنا الفهم الصحيح والدلالات الظاهرة والخفية، فكثيرة هي مسائل النحو التي لا يمكن فهمها إلا بعد دراسة علم التصريف، إذ يشكل هذا الأخير مقدمة ضرورية لدراسة النحو وفهم معالمه، فالبنية الصرفية للكلمة هي التي تحدد الوظيفة النحوية للكلمة التي تجاورها. ولا مجال بادعاء المحدثين اكتشافهم هذه الصلة بين العلمين، بل إن القدماء أيضا لفتوا أنظارهم إلى هذه القضية، بل هناك من فضل علم تقدم علم التصريف عن علم النحو، حيث قال ابن جني في كتابه المنصف "فالتصريف إنما هو معرفة أنفس الكلمة الثابتة، والنحو هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أنك إذا قلت قام بكر، ورأيت بكرًا، ومررت ببكر، فإنك إنما خالف بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل ولم تعرض لباقي الكلمة، وإذا كان ذلك كذلك فقد كان من الواجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف لأن معرفة ذات الشيء الثابت ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حلة المتنقلة"¹⁷، وأبرز ما يمكن استنتاجه من كل هذا سعة معنى علم التصريف وشموليته وارتباطه بمختلف العلوم الأخرى، إذ لا يكاد يخلو علم والتصريف جزءاً منه يحدده ويدقق مساره، بالإضافة إلى العلاقة المتينة النحو والتصريف فإن علم الصوت هو الآخر يشكل جزءاً بالغ الأهمية بالنسبة له ويكون ذلك متجلياً عندما يتعلق الأمر بالوجهة الخرى للتصريف المرتبط بالتغيير اللفظي الممثل في قضايا الإعلال والإبدال والهمز والتضعيف...

ولهذا نجد أن التصريف في مفهومه الشامل هو "علم يبحث فيه عن اشتقاق الكلمات الفروع من أصولها وعن أحكام بنية الكلمة من حيث التجرد والزيادة والصحة والإعلال وعن المعنى الصرفي للمشتقات وأصول البناء وقوانين الحويل"¹⁸، إذ تعرفه القواميس الحديثة بأنه "البحث في نشأة الكلمات والتغيرات التي تطرأ على مظهرها الخارجي في الجملة"¹⁹، فأول ما يهتم به علم التصريف في نظرهم هو البحث عن أصل وجذر الكلمة، ثم التغيرات التي تطرأ عليها من جراء علاقاتها التركيبية في الجملة، وهذا تأكيد على أهمية بنية الكلمة في تحديد مسار الجملة.

وموضوع علم التصريف عند علماء العربية لا يختلف عنه علماء العربية الغربيين فكلاهما يهتم ببنية الكلمة غير أنه اعتبروا مستوى التحليل الصرفي عند علماء العرب أضيق منه من مستوى التحليل الصرفي عند الغربيين، ومن ثمة وضحو الاختلاف الطفيف بينهما حيث نجد أن "الاختلاف بينهما يكمن في أن علم التصريف كما وضعه علماء العربية القدماء يختص بتحليل النظام الصرفي للغة العربية وحدها، أو اللغات التي تشبهها مثل بعض اللغات السامية أما المورفولوجيا فهو أعم من ذلك إذ يتصل بتحليل النظام الصرفي في أي لغة، وقد يقترب كل منهما في منهج التحليل أحيانا وإن اختلفت المصطلحات"²⁰.

ولا أظنّ أن هذا الاختلاف بين علماء اللغة العرب وعلماء اللغة الغربيين يرجع إلى ضيق موضوع التصريف العربي، وسعة موضوع المورفولوجيا "la morphologie"²¹ الذيهتم بتحليل النظامالصرفي لأية لغة، بل يرجع السبب إلى كون اللغة العربية فريدة متميزة في كلماتها وبنياتها وأساليبها وثناء معجمها، لهذا تؤثر الانفراد بنظام خاص يختص بتحليلها.

وخلاصة هذا كله أن مفهوم التصريف العربي والمورفولوجيا هو مفهوم واحد مع الاختلاف فقط في استعمال المصطلحات إذ ينفرد كل منهما بمصطلحاته الخاصة طبقا لنظام لغته. ولتوضيح أكثر نحاول إعطاء تعريف مختصر لمعنى الصيغة في علم الصرف.

4-الصيغ الصرفية:

صيغة الكلمة هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها، والجمع صيغ²². وقد وردت في معجم مقاييس اللغة "اصل ماؤها صوغ وهو تهيئة على شيء مثال مستقيم من ذلك قولهم: صاغ الحلي يصوغه صوغا، وهما مصوغان إذا كان كل واحد منهما على هيئة الآخر، ويقال للكذاب: صاغ الكذب صوغا إذا اختلقه"²³.

أما اصطلاحا فالصيغة هي "العلامة الصرفية والتي تعرف في المصطلح الأجنبي بالمورفيم"²⁴، ولكل مورفيم صيغته الخاصة "فمورفيم الطلب تدل عليه صيغة استنقل، ومورفيم التعدي تدل عليه صيغة: أفعال، ومورفيم اللزوم تدل عليه صيغة فعل"²⁵، فالصيغة معيار أو "ميزان يتخذ أساسا لمجموعة من الكلمات، وتبين من خلالها أصل الكلمة وما يعترضها من تغيير، وهي ما يقابل في مصطلح الصرفيين العرب الميزان الصرفي..."²⁶، ونجد من الدارسين المحدثين من استعمل مصطلح البنية الصرفية يريدون به الصيغة الصرفية، والأبنية جمع بناء، وهو هيئة الكلمة الملحوظة من حركة وسكون وعدد الحروف وترتيبها، والكلمة: "لفظ مفرد وضعه الواضع ليدل على معنى بحيث متى ذكر ذلك اللفظ فهم منه ذلك المعنى الموضوع له"²⁷.

وهو نفس الأمر الذي تذهب إليه (خديجة الحديشي) في قولها: "فالأبنية كما حددتها جمع بناء، والمراد به هيئة الكلمة التي وضعت عليها والتي يمكن أن يشاركها فيها، وهذه الهيئة هو ما تشترك فيه الكلمات من عدد الحروف المرتبة والحركات من فتحة وضممة وكسرة، والسكنات مع اعتبار الحروف الأصلية والزائدة كل في موضعه فكلمة (رجل) مثلا على هيئة وصفة يمكن أن يشاركها فيها غيرها من الكلمات كلفظة (عضد)... وتسمى هذه الهيئة بناء أو صيغة أو وزنا أو زنة"²⁸.

كما نجد أن مجموعة من اللغويين والصرفيين يؤكدون على وجود اختلاف بين هذه المصطلحات الثلاث من حيث المفهوم والوظيفة، يقول (عبد العزيز قليقطة) محمدا أوجهالاختلاف "هي بناءلكونها تركيب خاص للحروف، وهي صيغة باعتبار توزيع الحروف الأصلية والحركات والحروف الزائدة توزيعا خاصا يشبه إذابة المعدن وصياغته في قالب معين، أو في صيغة معينة، وهي أخيرا وزن، لأن جميع الكلمات التي تكون في صيغة واحدة لها وزن موسيقي واحد فالكلمات: قادر صاحب، عاتب (...) كلها وغيرها مما هو نظيرها على وزن فاعل"²⁹.

ويذهب البعض إلى التدقيق في الفرق الموجود بين هذه المصطلحات فيقول تمام حسان "فالتفريق بين الصيغة وهي مبنى صرفي وبين الميزان وهو مبنى صوتي تفريق هام جدا له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات، وقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان، فالفعل (ضرب) صيغته، فعل وميزانه، فعل أيضا ولكنهما يختلفان في فعل الأمر (ق)"³⁰.

5- وظيفة علم الصرف:

إن لدراسة علم الصرف وظائف جمّة، فهو يعصم اللسان والقلم من الخطأ في المفردات، وينأى بالكلام عما يخل بفصاحته وبلاغته، كما يعين على المواقع الإعرابية لكثير من الكلمات في التركيب والجمل وقد أشار القدماء إلى أهميته، فقال ابن عصفور الاشبيلي: "التصريف اشرف شطري العربية وأغمضها، فالذي يبين شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية من نحوي ولغوي أيما حاجة، وقال السيوطي: وأما التصريف فإن من فاته علمه فاته المعظم..."³¹.

6- تماثل اوزان الفعل الثلاثي المجرد واتحاد المعاني :

وهو ما كانت جميع حروفه أصلية لا يسقط حرف منها في تصاريف الكلمة بغير علة"³²، يقول ابن جني(ت392هـ): "اعلم أنه إنما يريد بقوله الأصل: الفاء والعين واللام، والزائد ما لم يكن فاء، ولا عينا، ولا لامًا، مثال ذلك قولك ضرب فالضاد من ضرب فاء الفعل والراء عينه والباء لامة، فصار مثال ضرب فعل، فالفاء الأصل الأول، والعين الأصل الثاني واللام الأصل الثالث، فإذا ثبت ذلك فكل ما زاد على الضاد، والراء والباء، من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها فهو زائد"³³، والمجرد في الفعل بحسب اتفاق جميع الصرفيين يكون إما ثلاثيا أو رباعيا خلافا للاسم الذي يكون إما ثلاثيا أو رباعيا أو خماسيا. يقول ابن جني: "اعلم أن الأسماء التي لا زيادة فيها تكون على ثلاثة أصول: أصل ثلاثي وأصل رباعي وأصل خماسي، والأفعال التي لا زيادة فيها تكون على أصلين: أصل ثلاثي وأصل رباعي، ولا يكون فعل على خمسة أحرف وهو قسمان: مجرد ثلاثي، ومجرد رباعي لا زيادة فيه"³⁴.

وقد حدّد النحاة ستة أوزان للفعل الثلاثي المجرد، وهي (فعل يفعل)، (فعل يفعل)، (فعل يفعل)، (فعل يفعل) (فعل يفعل)، (فعل يفعل).

وقد ذكر ابن حاجب لهذه الصيغة بقوله: "للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية فعل وفعل وفعل"³⁵، فله باعتبار ماضيه ثلاثة أبواب، لأنه دائما مفتوح الفاء وعينه أما أن تكون مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة، وباعتبار الماضي مع المضارع له ستة أبواب لأن عين المضارع إما مضمومة أو مفتوحة أو مكسورة وثلاثة في ثلاثة بتسعة، فيمتنع كسر العين في الماضي مع ضمها في المضارع وضم العين في الماضي مع كسرها وفتحها في المضارع إذن تكون أبواب الثلاثي ستة"³⁶، وهو قسمان: مجرد ثلاثي ومجرد رباعي، ولقد اختلف الصرفيون في تقسيم أبنية الفعل الثلاثي المجرد، فمنهم من عدّها ثلاثة اكتفاء بالنظر في عين صيغة الفعل الماضي ومنهم من عدّها أربعة بإخراج بناءين لم يتم الاتفاق حولهما لاعتبارات خاصة، ومنهم من عدّها ستة وهو الغالب عند الصرفيين انطلاقا

من نظرهم أيضا إلى عين الفعل في الماضي وما يقابلها في المضارع ويبدو أن الاختلاف حول عدد هذه الأبنية مرجعه كيفية النطق بعين المضارع والاختلاف أيضا في شذوذ بعض البنية التي لم ترد عليها إلا أمثلة قليلة جدا فسيبويه انطلا من اعتبارات خاصة عد هذه البنية اربع ممثلة كما يلي: (فعل- يفعل)، (فعل - يفعل)، (فعل - يفعل).

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن الأبنية الصرفية جاءت من الثلاثي المجرد، صحيحه ومعتله، في ستة أبنية مرتبة ترتيبا توارديا باباً باباً، وقد صاغها بعض الصرفيين في البيت التالي ليسهل حفظها فقال:

فتح ضمّ فتح كسر فتحان... كسر فتح ضمّ ضمّ كسرتان

ومن هنا نجد أن بعض الصيغ في القرآن الكريم وردت على وزن واحد ومعنى واحد، أي: اتفقت في المعنى واختلفت في اللفظ واتحدت وزنا، ولعلّ هذا من إعجاز القرآن الكريم كيف لا، وقد قيل في حقه لا تنقضي عجائبه، وها هو البحث يورد شواهد من القرآن الكريم لا تبرحه:

- صيغة (زعم- ظن): ومثاله قوله تعالى: ﴿رُزِمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلْتُمْ وَذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾³⁷، وقوله تعالى: ﴿وَقَالَ لِلَّذِي ظَنَّ أَنَّهُ نَاجٍ مِنْهُمَا ادْكُرْنِي عِنْدَ رَبِّكَ فَأَنسَاهُ الشَّيْطَانُ ذِكْرَ رَبِّهِ فَلَبِثَ فِي السَّجْنِ بِضْعَ سِنِينَ﴾³⁸.

نلاحظ هنا أن في الآيتين (زعم- ظن) قد وردت على وزن وصيغة واحدة، ف(زعم) مضارعه (يزعم) ووزنه (يفعل)، و(ظن) مضارعه (يظن) على وزن (يفعل)، أما من حيث الدلالة فهما يتفقان في المعنى رغم اختلافهما في اللفظ، ف(ظن) تدلّ على الشك، يُقال: ظننت الشيء، إذا لم تتيقنه، ومن ذلك الظن: التهمة³⁹، أما (زعم) فتدلّ على القول من غير صحّة ولا يقين⁴⁰.

- صيغة (ضل-تاه): ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَمْ تَرِيدُونَ أَنْ تَسْأَلُوا رَسُولَكُمْ كَمَا سَأَلَ مُوسَىٰ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ يَتَّبِعِ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ﴾⁴¹، وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيَهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ﴾⁴²، نلاحظ في هاتين الآيتين أن(ضل) و(تاه) جاءتا على وزن واحد فيزمي الماضي والمضارع (فعل- يفعل)، أما من حيث الدلالة فهما نفس المعنى، ف(ضل) بمعنى: "يسرون في البرية مدة أربعين سنة، تائهين متحيرين لا يدرون أين مصيرهم"⁴³. و(تاه): "عن الطريق المستقيم الموصل إلى معالم الحق والهدى، وتاه في تنبيه الهوى، وتردّى في مهاوي الردى"⁴⁴، فهما يتفقان وزنا ومعنى.

- صيغة (ضرب- بطش- جلد): وشواهد ذلك من القرآن الكريم كقوله تعالى: ﴿فَعُطُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾⁴⁵، وقوله: ﴿أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبِطْشُونَ بِهَا أَمْ لَهُمْ أَعْيُنٌ يُبْصِرُونَ بِهَا﴾، وقوله: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ﴾⁴⁶. نلاحظ من خلال هذه الآيات أن الأفعال (ضرب)، (بطش)، (جلد) اتحدت وزنا ومعنى، أي: على وزن (فعل- يفعل) في زمي الماضي والمضارع، و(البطش) الأخذ باليد بقوة، و(الإضراز) باليد بقوة، وقد جاء مضارعه بالكسر والضم على الغالب⁴⁷، أما صيغة (جلد) فتدلّ أيضا على الضرب.

- صيغة (كُتِبَ، سَطِرَ، حَطَّ، رَقِمَ): ومن الشواهد القرآنية التي تدلّ على ذلك، قوله تعالى: ﴿وَلِيَكْتُبَ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ﴾⁴⁸، وقوله: ﴿ن وَالْقَلَمِ وَمَا يَسْطُرُونَ﴾⁴⁹، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكُمْ﴾⁵⁰، وقوله: ﴿كِتَابٌ مَرْقُومٌ﴾⁵¹، والملاحظ هنا، في هذه الآيات أنّ هذه الصيغ اتفقت في الوزن واتحدت في المعنى، أي: أنّها تدلّ كلّها على الكتابة.

بيد أنّ صيغة (مرقوم) جاءت على وزن مفعول، وفعلها (رَقِمَ) ومضارعه (يرقُم)، وهو بزنة (فعل - يفعل)، يقول الزمخشري: "دَوَّنَ اللهُ فِيهِ أَعْمَالَ الشَّيَاطِينِ وَأَعْمَالَ الْكُفْرَةِ وَالْفِسْقَةِ مِنَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ، وَهُوَ كِتَابٌ مَرْقُومٌ مَسْطُورٌ بَيْنَ الْكِتَابَةِ. أَوْ مَعْلَمٌ يَعْلَمُ مِنْ رَأَاهُ أَنَّهُ لَا خَيْرَ فِيهِ، فَالْمَعْنَى أَنَّ مَا كُتِبَ مِنْ أَعْمَالِ الْفَجَّارِ مُثَبَّتٌ فِي ذَلِكَ الدِّيْوَانِ"⁵².

- صيغة (خشبي، خاف، وجل، فرق، فزع، جزع): وشواهد ذلك من القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ ذَلِكَ لِمَنْ خَشِيَ رَبَّهُ﴾⁵³، وقوله: ﴿وَلَمَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ جَنَّاتٍ﴾⁵⁴، وقوله: ﴿قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجَلُونَ قَالَوَا لَا تَوَجَّلْ إِنَّا نُبَشِّرُكَ﴾⁵⁵، وقوله: ﴿وَمَا هُمْ مِنْكُمْ وَلَكِنَّهُمْ قَوْمٌ يَفْرُقُونَ﴾⁵⁶، وقوله: ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَى دَاوُدَ فَفَزِعَ مِنْهُمْ قَالُوا لَا تَخَفْ﴾⁵⁷، وقوله: ﴿إِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعًا﴾⁵⁸.

ومّا نلاحظه في هذه الآيات، أنّ هذه الصيغ كلّها جاءت على وزن واحد في زماني الماضي والمضارع بزنة (فعل - يفعل)، أمّا من حيث الدلالة فلهما نفس المعنى، والتي تدلّ على الخوف، وهذا من خلال السياق التي وردت فيه كل آية.

ومنه نستنتج أنّ هذه الصيغ اتفقت وزنا ومعنى واختلفت في اللفظ.

7- خاتمة:

إنّ البحث لم يقف على جميع النماذج والشواهد القرآنية لكثرتها ولتقيّد بإطار البحث المحدود، ارتأينا الاكتفاء بما أوردناه، ويبقى البحث مفتوحا في الموضوع إلى أن يجد له من يزيده إثراء ويشمله بالدراسة، وربما كان ذلك في بحث لاحق في جزء ثانٍ إن يسّر الله ذلك.

8- قائمة الإحالات:

¹- سورة البقرة الآية 164.

²- محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، ج9 ص189، والقاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي، ج3 ص166.

³- حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، دار المعرفة الإسكندرية 2003، ص87.

⁴- عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم الصرف، دار النهضة العربية بيروت 1979م، ص7.

⁵- يراجع: محمد سليمان ياقوت، الصرف التعليمي والتطبيقي في القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية 1995م، ص9

- 6- عبد العزيز عتيق، المدخل إلى علم الصرف، ص8.
- 7- محمد سليمان ياقوت، الصرف التعليمي، ص9.
- 8- أبو الفتح عثمان بن جني، شرح المنصف لكتاب التصريف للمازني، تحقيق لجنة من الأستاذة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة مصر ط1/1954م، ج1 ص4.
- 9- عبد الله بن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، المطبعة الإعلامية مصر ط1/1886م، ج3 ص3.
- 10- الرضي الأسترباذي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق مجموعة من الأستاذة محمد نور الحسن، محمد الزفراف، محمد محي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية بيروت لبنان 1402هـ-1982م، ج1 ص1.
- 11- عمرو بن عثمان سيبويه، الكتاب، ج4 ص242.
- 12- عمر بن ثابت الثماني، شرح التصريف، تحقيق ابراهيم سليمان البعيمي، مكتبة الرشد الرياض، ص212، 210.
- 13- عمر بن ثابت الثماني، شرح التصريف، ج1 ص4.
- 14- عبد العزيز عتيق، المدخل في علم الصرف، ص8.
- 15- محمود سليمان ياقوت الصرف التعليمي، ص9.
- 16- عبده الراجحي، فقه اللغة في الكتب العربية، دار النهضة بيروت لبنان، ص147.
- 17- أبو الفتح عثمان بن جني، شرح المنصف لكتاب التصريف للمازني، ج1 ص4.
- 18- صبري المتولي، علم الصرف (أصول البناء وقوانين النحو)، دار غريب للطباعة والنشر القاهرة مصر 2002م، ص20.
- 19- الطيب البكوش، التصريف من خلال علم الصوت الحديث، تقديم صالح القرمادي، تونس 1973م، ص11.
- 20- حلمي خليل، مقدمة لدراسة علم اللغة، ص87.
- 21- HER VE – D. BEACHADE Phonétique et morphologie du français moderne et contemporain – presse universitaire de France. Paris 1992; p93.
- 22- ابن منظور، لسان العرب، ص2384.
- 23- ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، ج1 ص302، 303.
- 24- عبد الوهاب شحاتة، مجلة علوم اللغة العدد الثاني، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة 1998م، ص261، 262.
- 25- حسن هندراوي، مناهج الصرفيين ومذاهبهم في القرنين الثالث والرابع من الهجرة، دار القلم دمشق، ص22.

- 26- حنان العابد، رسالة ماجستير: الصيغ الصرفية ودلالاتها في ديوان عبد الرحيم محمود دراسة وصفية، جامعة الأزهر، غزة 1432هـ- 2011م، ص11.
- 27- عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، دار النهضة بيروت، ص8، 9.
- 28- حديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سيبويه، منشورات مكتبة النهضة بغداد ط1/1385هـ-1965م، ص17.
- 29- عبد العزيز قليقلا، لغويات دار الفكر العربي، القاهرة، ص44.
- 30- تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، عالم الكتب القاهرة ط3/1417هـ-1998م، ص133.
- 31- ياسين الحافظ، التحليل الصرفي ص7.
- 32- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، دار الفكر بيروت لبنان، ص37.
- 33- ابن جني، شرح المصنف، ج1 ص11.
- 34- ابن جني، المصدر نفسه، ج1 ص18.
- 35- الرضي الأسترباذي، شرح شافية ابن الحاجب، ج1 ص76.
- 36- أحمد الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف، ص18.
- 37- سورة التغابن الآية6.
- 38- سورة يوسف الآية42.
- 39- ابن فارس، مقاييس اللغة، ج3 ص463.
- 40- نفس المصدر، ج3 ص10.
- 41- سورة البقرة الآية108.
- 42- سورة المائدة الآية26.
- 43- محمد الأمين بن عبد الله، تفسير حدائق الروح والريحان في روائع علوم القرآن، ج7 ص209.
- 44- نفس المصدر، ج2 ص201.
- 45- سورة النساء الآية34.
- 46- سورة النور الآية2.
- 47- ابن عاشور، تفسير التحرير والتنوير، ج9 ص222.

- 48- سورة البقرة الآية 282.
- 49- سورة القلم الآية 1.
- 50- سورة العنكبوت الآية 48.
- 51- سورة المطففين الآية 20.
- 52- جار الله الزمخشري، تفسير الكشاف، ج 4 ص 721.
- 53- سورة البينة الآية 8.
- 54- سورة الرحمن الآية 46.
- 55- سورة الحجر الآية 52.
- 56- سورة التوبة الآية 56.
- 57- سورة ص الآية 22.
- 58- سورة المعارج الآية 20.